بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج مقترح لمراجعة مدى وفاء منظمات الاعمال المصرية لمسئولياتها في ظل التحولات الاقتصادية الحالية

فايزه محمد

كلية التجارة

طبيعة البحث واهميته :

لازالت التقارير التى تقدمها منظمات الأعمال فى مصر عن نتائج أعمالها ، تركز بالدرجة الأولى على الجوانب الخاصة بالأداء الاقتصادى ، مع التركيز بشكل أقل أو حتى غياب التقرير عن الأداء الاجتماعى لها ، على الرغم من قيام بعض من هذه المنظمات بأداء نطاق محدود من المسئولية الاجتماعية. ونظراً لتعدد وتنوع منظمات الأعمال فى القطاعات الاقتصادية للدولة ، وإختلاف طبيعة ملكيتها والقوانين المنظمة لها ، فإن الوزن النسبى لأهمية أداء المسئولية الإجتماعية ، يختلف تبعاً لعوامل مميزة لكل منها .

وفى ظل المرحلة الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى من تحول فى مساره ، من نظام الملكية العامة للدولة ، إلى نظام الملكية الخاصة لمنظمات الأعمال ممثلة فى مختلف طوائف المجتمع ، يتطلب الأمر تصوراً أعمق وأشمل لما يعكسه مفهوم المسئولية الإجتماعية لهذه المنظمات تجاه المجتمع والبيئة المصرية ، خاصة بعد أن ظهرت فى السنوات الأخيرة تأثيرات سالبة متبادلة بين تلك المنظمات والمجتمع المصرى نتيجة آثار التغيرات الإقتصادية فى المرحلة السابقة .

وتحسباً لما قد يفرزه هذا التطور فى البنيان الاقتصادى من مشكلات إجتماعية جديدة ، خاصة فى مجال توفير عمالة زائدة ، أو تغيير لنوع النشاط الإنتاجى ... إلى غير ذلك ، كان لابد من تحديد للأنشطة الاجتماعية المطلوبة ، ومجالات تقديمها فى المرحلة الحالية ، لتسهم فى حل تلك المشكلات القائمة والمتوقعة ، أو التخفيف من آثارها ، فى إطار جديد وشامل لأداء المسئولية الاجتماعية الملزمة ، بما يتفق مع قيم وتقاليد ومتطلبات المجتمع المصرى المعاصر .

ويتطلب الأمر ضرورة تحديد واضح لطرق القياس والمحاسبة عن أداء هذه المسئولية الاجتماعية ، وبما يتوائم مع ظروف وطبيعة الامكانيات المتاحة لمنظمات الأعمال فى كل قطاع من القطاعات الإقتصادية المختلفة ، مع تحديد واضح وملزم لجهات المساءلة عن تلك المسئوليات ، للتقرير عن نتائج الأداء الاجتماعى لمنظمات الأعمال العاملة فى مصر ، وتقييم ذلك وإبداء الرأى الفنى المحايد والإفصاح عنه للمستفيدين ، فى إطار جديد للمراجعة الاجتماعية يتوائم مع البيئة المصرية فى الوقت الحاضر .

ـى هذا المجال قدمت المنظمات المحاسبية والمهنية بالخارج ، العديد من الأبحاث والدراسات حول أهمية وفاء منظمات الأعمال بمسئولياتها الاجتماعية ، كما قدم الباحثون نماذج مختلفة وصفية وكمية ، أوضحت الجوانب الفكرية والمحاسبية لهذا الموضوع ، نذكر منها على سبيل المثال مايلى :

قدم (راماناثان) ، تفسيراً للعمليات الاجتماعية والتى ترتبط أساساً بموارد المجتمع وموارد المنشأة ، فأوضح أنه بمجرد حصول المنشأة على جزء من الموارد الاجتماعية ، فإنها تساهم أيضاً بجزء من مواردها الاقتصادية فى بعض الأغراض الاجتماعية .[١]

وأضاف (بولستروم) ، إلى أن قيام المنشآت بالمسئولية الاجتماعية والتقرير عن نتائجها واعلام المجتمع بها ، يساعد هذه المنشآت على تحقيق أهدافها الإقتصادية العامة .[٢]

كما أشارت (تشن) ، إلى أن إجراء قياس ومراجعة المسئولية الاجتماعية والتقرير عن ذلك ، يعتبر واجباً أساسياً تجاه الرأى العام للمجتمع الذى تعمل به المنشأة .[٣] وأشار (شلدون) ، إلى أن مسئولية أى منشأة هى أولاً مسئولية اجتماعية ، وأن بقاؤها واستمرارها يحتم عليها الإلتزام والوفاء بمسئولياتها الاجتماعية .[٤]

وقدم (ديلى) ، نموذجاً للتقرير عن نتائج المسئولية الإجتماعية فى شكل ثمانى قوائم .[٥]

وفى مصر ، قدم (الهوارى) ، دراسة لأهمية قياس التكاليف الاجتماعية ، كأداة لزيادة فاعلية الأعلام المحاسبى .[٦] وقدم (الناغى) ، نموذجاً لقياس ربحية الأداء الإجتماعى .[٧]

وقدم (عبد الرحيم) ، دراسة عن دور المحاسبة فى معالجة تكلفة المسئولية الإجتماعية .[٨] كما قدم (علام) ، فى دراسة له حدود المسئولية الاجتماعية فى اطار فكرى لمراجعة الأداء الإجتماعى لمنظمات الأعمال فى دول العالم النامى .[٩]

وفى ضوء التغيرات الإقتصادية الحالية ، وخطة الدولة لتنفيذ برنامج الأصلاح الاقتصادى ، والتحول التدريجى إلى نقل ملكية منظمات الأعمال المصرية إلى القطاع الخاص ، فيما يسمى بالخصخصة ، تأتى أهمية هذا البحث فى وضع تصور لأطار فكرى للمراجعة بحيث يأتى مواكباً للأبعاد الجديدة لطبيعة الأنشطة الإجتماعية ، التى سوف تقوم بادائها منظمات الأعمال فى المرحلة المقبلة ، وبما يتوائم مع قيم وتقاليد وطبيعة سلوكيات المجتمع المصرى المعاصر .

أهداف البحث : تهدف الباحثة من خلال هذا البحث إلى ما يلى :

أولاً : إلقاء الضوء على أهمية المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال فى مصر ، ويندرج تحت هذا الهدف التعرض لمفهوم وطبيعة المسئولية الاجتماعية ، مع استعراض لتطور المراجعة الاجتماعية من خلال الأبحاث والدراسات التى تمت فى هذا المجال .

ثانياً : دراسة نتائج آثار التحولات الاقتصادية التى مر بها مسار الاقتصاد المصرى فى فترات سابقة ، وما احدثته من مشكلات اجتماعية يعانى منها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ، وما قد يستجد منها نتيجة التغيرات الاقتصادية الحالية ، مع ابراز دور منظمات الأعمال فى مصر للمساهمة فى حلها أو التخفيف من حدتها .

ثالثاً : تقديم نموذج مقترح لمراجعة مدى وفاء منظمات الأعمال فى مصر لمسئولياتها الاجتماعية فى ظل التحولات الاقتصادية الحالية ، وبما يتوائم مع متطلبات المجتمع والبيئة المصرية فى الوقت الحاضر .

حدود البحث :

- تكتفى الباحثة فى هذا البحث بعرض الجوانب الفكرية والفلسفية لأهمية المراجعة على أداء منظمات الأعمال لمسئولياتها الاجتماعية ، دون التعرض للجوانب العملية والتطبيقية ، حيث أن هذه أمور متفق عليها فى علم المراجعة .

- سوف يتم تقديم نموذج مقترح فى إطار فكرى وفلسفى ، على أن يعقب ذلك تطبيق لهذا النموذج ، فى ابحاث أخرى لاحقة ، حيث أن مرحلة التحولات الاقتصادية الحالية فى بدايتها ولازالت مستمرة عند إعداد هذا البحث .

خطة البحث : خطط هذا البحث بحيث يقع فى مبحثين اساسيين هما :

المبحث الأول : أهمية المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال فى مصر .

المبحث الثانى : نموذج مقترح لمراجعة مدى وفاء منظمات الأعمال فى مصر لمسئولياتها الاجتماعية .

نتائج البحث :

المراجـــــع :

المبحث الأول

اهمية المراجعة على اداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال فى مصر .

تهدف المراجعة الإجتماعية إلى فحص وتحقيق وتقييم اداء منظمات الأعمال ، للأنشطة الاجتماعية التى تقوم بها وفاءً لمسئولياتها الاجتماعية ، التى أصبحت فى الوقت الحاضر ضرورة حتمية ، حيث أن المجتمع لم يعد يكتفى فى الوقت الحاضر بالدور الاقتصادى الذى تقوم به منظمات الأعمال ، بل أصبح يطالب هذه المنظمات بأداء تلك المسئولية لتحسين نوع الحياة ، حيث لا يمكن أن نتوقع أن منظمة تزدهر وتنمو فى مجتمع ضعيف ومريض .[١٠]

ونتيجة لما احدثته التغيرات الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الماضى ، وفى ظل التحولات الاقتصـــادية الحالية ، تأتى أهمية مواكبه منظمات الأعمال فى مصر لتلك التغيرات الاقتصادية ، بتطوير وتحديث نطاق ومجالات أداء المسئولية الاجتماعية لها ، تجاه المجتمع المصرى المعاصر ، لإحداث توازن بين رغباته ومتطلباته فى الحصول على قدر مناسب من السلع والخدمات المتميزة وبأسعار ملائمة ، وبين ما تقدمه من مساهمات لحل مشكلاته الاجتماعية الراهنة والمتوقعة ، وصولاً لدرجة الرفاهية المطلوبة والمناسبة للحياة فى البيئة المصرية .

وسوف تتناول الباحثة دراسة مفهوم وطبيعة أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتطور المراجعة الاجتماعية ، ونتائج آثار التغيرات الاقتصادية على ابعاد المشكلات الاجتماعية ، وذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية :

اولاً : مفهوم وطبيعة أداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال .

ثانياً: تطور المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال .

ثالثاً: نتائج آثار التغيرات الاقتصادية على أبعاد المشكلات الاجتماعية الحالية فى مصر .

اولا : مفهوم وطبيعة اداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال :

لقد بدأ مفهوم المسئولية الإجتماعية يحظى بإهتمام المنظمات المحاسبية والمهنية والباحثين بالخارج منذ ما يقرب من نصف قرن مضى ، وساعد على ظهورها ، تلك الحركات الاجتماعية التى قامت فى الولايات المتحدة الامريكية وغرب أوربا [١١] ، والتى تعكس مطالب المجتمع بمختلف عناصره ، لقيام منظمات الأعمال التى تعمل فى نطاقه ، بإداء مسئولياتها الإجتماعية ، ومن أهم تلك الدراسات نذكر منها ما يلى :

جاء ضمن توصيات أحد المؤتمرات بالولايات المتحدة الأمريكية ، أن على منظمات الأعمال ، مسئولية اجتماعية بجانب الدور الاقتصادى الذى تقوم به ، وأصبح من الضرورة ، اعداد نموذج متطور متضمناً ، النواحى الاقتصادية - المبنى على فلسفة تعظيم الأرباح - مع النواحى الإجتماعية أيضاً .[١٢]

كما جاء بتقرير أحد اللجان المتخصصة للتنمية الاقتصادية بأمريكا ، أن نماذج إدارة المنشآت ، يجب أن تتطور مع الظروف المحيطة بها ، حيث أنها تعمل فى مجتمع دائب الحركة ، فلا يمكن أن تحل مشاكل الغد ، بالأساليب التى كانت متبعة بالأمس .[١٣]

ولقد عرف (بووين) ، المسئولية الاجتماعية على أنها ، تعهد أصحاب المشروع لإتباع سياسات وإتخاذ قرارات أو إنتهاج مجالات من أنشطة ، يكون مرغوباً فيها لتحقيق مجموعة من الأهداف الإجتماعية .[١٤]

وفى مصر عرف (الهوارى ، وغالى) ، المسئولية الاجتماعية ، بأنها تلك الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى التى تزاولها الوحدة الإقتصادية ، للوفاء بإحتياجات الأطراف المختلفة ، سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها ، وسواء كانت إختيارية أو إلزامية .[١٥]

كما قدم (رفاعى) ، فى دراسة ميدانية له ، مدى استجابة بعض منظمات الأعمال لمسئولياتها الاجتماعية ، وجاء ضمن نتائجها ، أن الهدف الخاص بالمسئولية الاجتماعية ، هو أقل الأهداف أهمية ، وأن الأهداف التقليدية ، التى تتعلق بالوظيفة الاقتصادية للمنظمات تحتل الصدارة .[١٦]

وأشار (غطاس) ، فى دراسة له ، أن المسئولية الاجتماعية فى مصر ، و إن كانت تدخل فى صميم خطة الدولة لشركات القطاع العام مكملة للمسئولية الاقتصادية الأساسية ، فإن الأمر يختلف فى المشروعات الحكومية الاقتصادية ، والهيئات القومية للمرافق العامة ، حيث تحتل المسئولية الاجتماعية المرتبة الأولى تليها الأهداف الاقتصادية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن هدف المنشآت الخاصة ، تحقيق

الربح ، أما قيامها بأنشطة اجتماعية ، فتهدف منه إلى تكوين السمعة الطيبة ، وتدعيم المركز التنافسى وقدرتها على الاستمرار والتطوير ، تحقيقاً للأرباح الإقتصادية فى الأمد الطويل .[١٧]

ورغم المناقشات العديدة التى اثيرت حول مفهوم المسئولية الاجتماعية ، إلا أنها لم تسفر عن مفهوم محدد وواضح لها ، حيث أشار (بلقاوى) عن ذلك على أنه برغم كل الإهتمام الذى حظيت به المسئولية الاجتماعية من قبل الباحثين والمنظمات المهنية الأمريكية ، فإن الحقيقة المؤكدة ، أن عملية الوصول إلى معايير دقيقة لقياس عائد الوفاء لتلك المسئولية ، هى عملية مازال تحيط بها العديد من الصعوبات والجدل والاجتهاد ، نظراً لعدم الإتفاق بشكل دقيق على أبعاد محددة للمسئولية الإجتماعية ، [١٨] إلا أن هناك إتفاق عام يؤكد على ضرورة وحتمية قيام منظمات الأعمال بمسئولية اجتماعية ، تجاه أفراد المجتمع والبيئة المحيطة به .

وعلى الرغم من قيام القطاعات المختلفة لمنظمات الأعمال فى مصر ، باداء دورها فى النواحى الاقتصادية المتعددة ، (الانتاجية والخدمية) ، إلا أن إلتزاماتها بأداء أشكال مختلفة للأنشطة الاجتماعية ، تجاه المجتمع والبيئة المصرية ، لا تعكس وفاء منظمات الأعمال بالمسئولية الاجتماعية التى تتفق مع متطلبات المجتمع المصرى المعاصر فى المرحلة الحالية ، وعلى سبيل المثال ورد بقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، الإلتزامات التى تُلزم صاحب العمل القيام بها تجاه العاملين لديه ، نذكر منها ما يلى : [١٩]

١ - الإلتزام بتوفير الرعاية الطبية للعاملين ، وإجراء فحص طبى دورى على العامل الذى يتعرض للإصابة بمرض مهنى . (المادة ١/١٢١ ، المادة ١/١٢٢)

٢ - الالتزام بتوفير الغذاء والمسكن المناسب للعاملين . (المادة ١/١٢٣)

٣ - الإلتزام بتوفير الخدمات الإجتماعية والثقافية للعاملين . (المادة ١/١٢٤)

٤ - الإلتزام بتوفير وسائل الإنتقال المناسبة للعاملين من وإلى مواقع عملهم . (المادة ١/١٤٧)

٥ - الإلتزام بتوفير دار حضانة لأطفال العاملات . (المادة ١/١٥٨)

كما جاء إلتزام آخر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، برعاية العاجزين وإدماجهم بالمجتمع مع إعطاء الأولوية للعاجز المصاب أثناء وبسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو الوطنية .[٢٠]

مما سبق يتضح أن ما جاء به المشرع من إلتزامات ، إنما يمثل جانب واحد من مجالات عديدة للمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ، وهى التى يلتزم بها صاحب العمل تجاه العاملين لديه ، و أهمل مجالات أخرى عديدة مثل مجال العملاء ، ومجال البيئة ، ومجال المجتمع المحيط بالمنظمة ... إلى غير ذلك ، وهذا لا يمثل الإطار العام المطلوب لأداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال فى الوقت الحاضر، حيث أن هناك تغيرات إقتصادية أفرزت مشكلات اجتماعية لم تكن موجودة فى فترات سابقة ، سوف تتعرض لها الباحثة فى موضع لاحق من هذا البحث .

ثانيا: تطور المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال :

كان نتيجة ظهور المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بمفهومها الشامل ، وما استتبعه من ضرورة وجود وسيلة لقياس ذلك ، عن طريق توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة ذات المضمون الإجتماعى ، فيما يسمى بالمحاسبة على أداء المسئولية الاجتماعية ، أن دعت الحاجة إلى وجود أداة للتحقق من صحة ودقة المعلومات الواردة عن ذلك الأداء الاجتماعى ، والتحقق من قيام منظمات الأعمال بأداء تلك المسئولية الاجتماعية وتقييم ذلك ، فيما أطلق عليه بالمراجعة الاجتماعية . وبذلك ألقى على عاتق مراجع الحسابات ، مسئولية ومهام جديدة ، حيث أشار (بووين) ، أن على المراجعين الخارجين ، بجانب المراجعة المالية ، أن يقيموا منظمات الأعمال من وجهة النظر الإجتماعية [٢١]

وأشار (تشرتشل) ، إلى أن اجراءات محاسبة المسئولية الاجتماعية ، بدأت فى بعض المشروعات ، باجراءات المراجعة الاجتماعية ، بهدف حصر وتقييم العمليـات الإجتماعيـة لهذه المشروعات .[٢٢] وهذا لا يتفق مع قواعد المراجعة المتعارف عليها ، حيث أن المراجعة يتم عملها ، بعد اتمام اجراءات المحاسبة المالية . إلا أن المراجعة الاجتماعية ، تهدف إلى تحديد نطاق العمليات الإجتماعية للمنظمة ، بغرض اعداد تقرير عن تلك العمليات ، بإستخدام اجراءات المحاسبة الاجتماعية .

وأضاف (بوكلز) ، إلى أن بقاء واستمرار منظمات الأعمال ، يتوقف على قدرتها على إعلام المجتمع المحيط بها ، بكافة فئاته بالدور الاجتماعى الذى قامت به .[٢٣]

وعرف (بيور ، فن) ، المراجعة الاجتماعية بأنها التقيم المستمر للأنشطة المختلفة للمشروع ذات الأثر الاجتماعى ، واعداد تقرير عن الدور الاجتماعى لهذا المشروع .[٢٤]

كما يرى (وولف) ، أن المراجعة الاجتماعية يجب أن تشتمل على نشاط المنظمة الاقتصادى وعلاقته بالاستهلاك والاستثمار والادخار ، والمحاسبة على الموارد البشرية ، وعلاقة المنظمة بعملائها ،

من حيث تسعير السلع ، والرقابة على الجودة ، وأمانة الإعلان عن حقيقة السلع المنتجة ، ثم أثر هذا النشاط على المجتمع والبيئة فيما يتعلق بالتلوث .[٢٥]

وفى مصر أوضح (الهوارى) ، أن مضمون المراجعة الاجتماعية ، يتضمن القاء الضوء على اداء المنظمة من وجهة نظر المجتمع ككل ، ومسئولياتها عن نوع من الصفقات الإجتماعية ، والتى تختلف فى شكلها وتأثيرها وقرينة وجودها ، عن الصفقات المالية .[٢٦]

وأضاف (الهوارى وغالى) ، أن المراجعة الإجتماعية هى منهج لقياس وتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الإجتماعية التى تزاولها المنشأة الإقتصادية ، للوفاء بإحتياجات أطراف المجتمع المختلفة ، سواء داخل المنشأة أو خارجها ، وسواء كانت هذه المسئولية الاجتماعية تقوم بها المنشأة بمحض ارادتها واختيارهـا ، أم هى ملزمة بادائها ، وبشكل يمكن المطلع على تلك المعلومات ، من تقييم الأداء الاجتماعى لها .[٢٧]

ولقد بذلت جهود متعددة بهدف وضع وتحديد اطار للمراجعة الإجتماعية ، يتضمن المفاهيم السابقة ، فى دراسات عديدة بالخارج وبالداخل ، نذكر منها مايلى :

١ - دراسات اجريت بالولايات المتحدة الامريكية :

- الجمعية القومية للمحاسبين : وكان هدفها وضع أسس لنظام محاسبى لمجالات الأداء الاجتماعى ، والمتمثلة فى علاقة المشروع بالمجتمع ، وتنمية الموارد البشرية ، وعلاقته بالطبيعة والبيئة ، ومدى العمل على تحسين السلع وتقديم الخدمات .[٢٨]

- جمعية المحاسبين الأمريكية : وكان اهتمامها بتحديد المؤشرات التى يمكن استخدامها ، لتقييم مدى فعالية الأداء الاجتماعى لمنظمات الأعمال ، والتأثير المحاسبى لعملية ادماج الإحصـاءات غير الماليـة فى النظام المحاسبى ، وما هى المؤشرات العملية الممكن استخدامها ، لقياس آثار ونتائج الأداء الإجتماعى للمنشأة على البيئة المحيطة بها ، ثم تحديد أى المجالات المحاسبية أكثر أهمية عند قياس التكلفة الإجتماعية ، وامكانية تحديد مفهوم وماهية المنافع والتكاليف الإجتماعية ، حتى يمكن وضع نظام متكامل للمحاسبة الإجتماعية .[٢٩]

- دراسات المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين : والتى تناولت كيفية وضع نظام محاسبى لقياس مجالات الأداء الاجتماعى (البيئة ، والموارد البشرية ، والموردين ، والعملاء ، والمجتمع) [٣٠]

وعلى الرغم من عدم وجود الزام قانونى بالولايات المتحدة الامريكية ، بتضمين بيانات الأداء الإجتماعى للمنظمات بالتقارير الختامية السنوية ، إلا أن المجتمع .[٣١] ، يطالب هذه المنظمات ، أن تتضمن التقارير السنوية المحاسبية ، بيانات عن الانجازات الإجتماعية التى قامت بها .

٢ - دراسات اجريت بإنجلترا وويلز :

- دراسات مجمع المحاسبين القانونين : والتى تضمنت قسماً خاصاً عن محاسبة المسئولية والمراجعة الاجتماعيـة ، كما اصـدرت مجلة علمية متخصصة للمراجعة الإجتماعيـة فى عام ١٩٧٣ .

ولقد اصدرت تشريعات قانونية تتعلق بالنواحى الاجتماعية [٣٢] ، مثل توفير الاستقرار للعاملين ، وفى مجال الرقابة على التلوث ، ومجال الحد من التمييز العنصرى .. إلى غير ذلك ، ولاشك أن هذا الإلزام القانونى يحتم على منظمات الأعمال بانجلترا ، اظهار البيانات المحاسبية عن هذا النشاط الإجتماعى ، فى قوائم منشورة ، وما يتبعه من ضرورة التحقق والتقييم لذلك بواسطة مراجع خارجى .

٣ - **وفى فرنسا** ، فقد أصبح هناك إلزام تشريعى على منظمات الأعمال بها ، لإظهار بيانات عن مسئولياتها الاجتماعية تجاه العاملين - فقط - فى أسلوب محاسبى يخضع للمراجعة الإجتماعية ، واجراء تقييم لذلك الأداء ، إذا زاد عدد العاملين بأى منظمة عن ٣٠٠ عامل ، والا تعرضت المنظمة إلى عقوبات مالية كبيرة . [٣٣]

ومن هذا العرض المتقدم والموجز ، لبعض التجارب الرائدة بالخارج ، فى مجال قياس وتقييم الأداء الاجتماعى لمنظمات الأعمال ، تخلص الباحثة إلى أنها تعكس صورة مؤكدة لمدى أهمية المراجعة على أداء منظمات الأعمال لمسئولياتها الإجتماعية ، وتقييم ذلك الأداء ، فى إطار علمى متكامل لهذا المجال الجديد من المراجعة .

٤ - وفى مصر جاءت بعض الدراسات متضمنة ما يلى :

- أشار (الناغى) ، على ضرورة وضع صياغة علمية للمراجعة الإجتماعية ، وأن هناك مبررات أساسية لصياغة إطار لهذا النوع من المراجعة ، تتمثل فى مبرر محاسبى ، حيث أن التقرير المقدم من المراجع عن النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمنظمة ، يكون مفيداً فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية ، لكافة فئات المجتمع . ومبرر اجتماعى ، لتبيان

العائد الاجتماعى الذى يتحقق من الأنشطة المختلفة للمنظمة ، خاصة وأن مواردها الاقتصادية العامة ، تتمثل فى موارد اجتماعية ساهمت فى تقديمها كافة طوائف المجتمع . وأخيراً مبرر اقتصادى لتبيان مدى مساهمة المنظمة فى تحقيق خطة التنمية العامة للدولة ، و توفير النقد الأجنبى ، وتشجيع الصادرات والحد من الاستيراد . [٣٤]

- كما أشار (عبد الجليل) فى دراسة له ، أن موضوع المراجعة الاجتماعية ، لم ينل اهتماماً يذكر حتى الآن ، من جانب الهيئات العلمية والمهنية المصرية .[٣٥]

مما سبق ترى الباحثة أن هناك حاجة ماسة فى الوقت الحاضر لوضع إطار فكرى مناسب للمراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال فى مصر ، بما يتفق مع الظروف الاقتصادية التى تمر بها ، وبحيث يأتى هذا الإطار معبراً عن واقع ملموس لمدى مساهمة تلك المنظمات فى حل المشكلات الاجتماعية التى أفرزتها التغيرات والسياسات الاقتصادية السابقة ، وما يتوقع أن تحدثه التحولات الجارية فى مسار الاقتصاد المصرى إلى التخصصية فى المرحلة المقبلة .

ثالثاً: نتائج آثار التغيرات الإقتصادية على ابعاد المشكلات الاجتماعية الحالية فى مصر :

هناك اتفاق عام كما سبق ، على الحد الأدنى من إلتزام منظمات الأعمال للوفاء بأنشطة اجتماعية معينة ، تتفق مع قيم وتقاليد ومتطلبات المجتمع الذى تعمل فى نطاقة ، بحيث تمثل هذه الأنشطة ، الأطار العام لحدود المسئولية الاجتماعية المطلوب اداؤها لمنظمات الأعمال .

ومن هذا المنطلق ، فإن على منظمات الأعمال المصرية ، سواء كانت المملوكة للدولة فى الفترة الحالية أو التى سوف تنتقل ملكيتها للقطاع الخاص فى المرحلة المقبلة ، فى ظل التحولات الإقتصادية الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، للتحول إلى التخصصية ، الالتزام بتقديم أنشطة اجتماعية مستحدثة ، لتشمل فى نطاقها مجالات متعددة أخرى غير الواردة فى التشريع المصرى الحالى ، وبحيث تتفق مع قيم وتقاليد وطبيعة سلوكيات المجتمع المصرى المعاصر ، اسهاماً منها فى حل مشكلاته الإجتماعية التى تراكمت منذ فترة الستينات نتيجة التغير المستمر فى السياسات الإقتصادية وتعدد القوانين والتشريعات الضريبية ، التى تعمل من خلالها الشركات العامة للمؤسسات الاقتصادية بالدولة ، والشركات الاستثمارية التى أنشئت فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، والشركات الخاصة ، ومن أهم تلك المشكلات الاجتماعية نذكر منها ما يلى :

١ - مشكلة البطالة :

تأتى أهمية ظاهرة البطالة فى مصر ، فى المرتبة الأولى ، بإعتبارها احدى المشكلات الاقتصادية ذات التأثير الإجتماعى ، فهى أحد المؤشرات الهامة لإختلال السياسات الاقتصادية بالمجتمع [٣٦]

وبرغم إلتزام الدولة بتشغيل الخريجين ، إلا أن هذا التشغيل كثيراً ما لا يتفق وقدرات الشباب العقلية أو البدنية ، كما لا يتبع عائد العمل لهم ، تحقيق الحاجات الأساسية للحياة فى الوقت الحاضر ، كالمسكن و الملبس والمأكل ، وتكوين اسرة جديدة . وفى الوقت نفسه هناك بعض الأنشطة الاقتصادية التى حققت ، لمن يعمل بها ثراءً عاجلاً دون ضوابط ، مما أسهم فى إحباط هؤلاء الخريجين ، والشباب العاطل ، وفى تراكم مشاعر الحقد والكراهية بنفوسهم للمجتمع الذى يعيشون فيه ، وفقدان انتمائهم لهذا المجتمع . وبذلك أصبح المناخ مهيأ لظهور أنماط وأشكال عديدة من الانحرافات التى تعكس تلك المشاعر ، كجرائم النصب والاحتيال ، والتزوير والرشوة ، وتعاطى المخدرات أو الأتجار فيها . ومن الصور الجديدة لتلك الانحرافات ما نراه الآن بين أفراد المجتمع المصرى ، من مظاهر التعصب والتطرف الدينى وهى ظاهرة دخيلة على هذا المجتمع ، وما استتبعه من استغلال لقدرات وطاقات بعض الشباب العاطل ، لإرتكاب جرائم الأرهاب فى أشكالها المختلفة .

٢ - مشكلة الزيادة السكانية :

إن الزيادة المضطردة فى عدد السكان فى مصر لم تقابلها زيادة فى الموارد ، خاصة الأرض الزراعية والتصنيع الزراعى بالريف المصرى ، حيث كان اعتماد الدولة بخطة التنمية الشاملة على اقامة المشروعات الصناعية ، التى فشلت فى استيعاب فائض العمالة الزراعية ، مما أدى إلى حدوث خلل فى التوازن القائم بين الإنسان فى المجتمع المصرى والأرض .

ولاشك أن زيادة السكان فى مصر بحوالى مليون وربع المليون سنوياً ، [٣٧] تزيد من قوة العمل المطلوبة ، علاوة على العمالة العائدة من الخارج ، فى سوق العمل العربية وزيادة إقبال الفتيات على التعليم ، حتى أصبحت هذه المشكلة تمثل ظاهرة خطيرة ، يتعذر على النظام الإقتصادى القائم استيعاب هؤلاء فى سوق العمل المصرية ، وبالتالى زيادة أعداد العاطلين ، علاوة على ماقد يحدثه التحول إلى التخصصية لمنظمات الأعمال العامة للدولة ، من توفير للعمالة الزائدة ، وما يستتبعه من اضافة جديدة للمشكلات الاجتماعية .

٣ - مشكلة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن :

تركزت معظم منظمات الأعمال العامة والخاصة ، فى المدن الكبيرة وحولها ، وكذلك فى المراكز الحضرية ، وتزايدت فرص الطلب للعمالة بها ، الأمر الذى جعل هذه المدن ، مركزاً لجذب تيارات هجرة العمالة من الريف إلى المدن ، وطبقاً لآخر تعداد وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، تبين أنه يوجد زيادة مضطردة فى نسبة سكان الحضر فى جمهورية مصر العربية ، حيث وصلت تلك النسبة إلى ٩ر٤٣٪ فى عام ١٩٨٦ . [٣٨]

وكان من نتائج ذلك ظهور ظاهرة اللا تحضر لمعيشة هؤلاء المهاجرين فى المدن التى يعملون فيها ، خاصة فى سبل الاقامة والاعاشة والخدمات ، مع حدوث تكدس سكانى بمستوطنات هامشية اقاموها وسط تلك المدن وحولها ، وهى ما اطلق عليه اليوم مناطق عشوائية .

ونظراً للمستوى المنخفض للمعيشة وحالة الفقر بينهم ، الأمر الذى ساعد على إنتشار الأمراض بين أفراد تلك المجموعات و أثر ذلك على قدراتهم الصحية وبالتالى انخفاض مستوى ادائهم فى العمل ، وما له من آثار سيئة على التنمية الانتاجية القومية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى .

لذلك يتحتم ضرورة تحسين الظروف البيئية لهؤلاء المهاجرين ، والعمل على وقف تيار الهجرة من الريف إلى المدن ، وإتخاذ كافة السبل لعكس تيار الهجرة من المدن إلى الأراضى الصحراوية المستصلحة للزراعة ، والاتجاه لزيادة تصنيع المنتجات الزراعية .

٤ - مشكلة نظم التعليم :

لم يحاول نظام التعليم رغم ما يمر به المجتمع المصرى من ظروف اقتصادية ، أن يطور من أساليبه ليلبى حاجة سوق العمل الداخلى أو الخارجى ، وتحديد أهدافه ، فى حدود ما يحتاجه المجتمع من تخصصات فنية . وكان إلتزام الدولة منذ بدء عام ١٩٦٦ ، بتعيين الخريجين ، أن زادت فى الفترة اللاحقة لذلك ، معدلات التعليم الجامعى بأعداد كبيرة ، لم يواكبها زيادة فى فرص العمل ، ولم يعكس تعيين الخريجين حجم الطلب الحقيقى على العمل المؤهل ، ولم تكن البيانات المتوفرة وقتها حول تشغيل المتعلمين تعبر عن الطاقة الحقيقية لقدرة الاقتصاد المصرى على استيعابهم ، مما زاد من حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع المصرى .

لذلك يجب اعادة النظر فى سياسة نظم التعليم فى مصر ، حتى يصبح المتعلمين طاقة انتاجية فعالة بالمجتمع ، لا طاقة عاطلة وذلك بالتخطيط الجيد للقوى العاملة الممكنة طبقاً لاحتياجات منظمات الأعمال .

٥ – مشكلة زيادة معدلات تلوث البيئة المصرية :

إن التلوث الصناعى بشقية المادى والمعنوى ، ومانتج عنه من آثار أدت إلى تدهور الصحة العامة للإنسان المصرى (بإعتبارها تشكل أهم المعوقات الأساسية التى ترتبط بالقدرة على العمل والانتاج) ، أدى إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية لدى أفراد المجتمع ومنظمات الأعمال المسببة لهذا التلوث ، وحتى الآن لا يزال ما تقدمه تلك المنظمات من أنشطة اجتماعية فى هذا المجال فى حده الأدنى .

٦ – مشكلة إسكان الشباب :

برغم جهود الدولة فى السنوات الأخيرة ، إلا أنه لا تزال مشكلة إيجاد سكن ملائم للشباب فى مقتبل الحياه الاجتماعية لتكوين أسرة جديدة ، لا يتوافق مع قدراتهم المالية فى الوقت الحاضر ، مما أدى إلى تأخر سن الزواج بين الشباب ، وما استتبعه من مشكلات اجتماعية جديدة فى المجتمع المصرى .

وتأسيساً على ما سبق ترى الباحثة أن المشكلات الاجتماعية السابقة ، متداخلة وترتبط ببعضها البعض ، وأن نتائج آثارها تنعكس سلبياً على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهذا المجتمع . فلا يمكن أن نتصور أن مشكلة البطالة فى مصر ، غير متأثرة بمشكلة الزيادة السكانية ، أو أن مشكلة نظم التعليم فى مصر ليست مرتبطة بتراكم الاعداد المتزايدة فى طابور البطالة المتعلمة ، وأن هناك بطالة مقنعة فى صورة عمالة زائدة تستلزم اعادة هيكله تلك العمالة فى بعض القطاعات خاصة الخدمية منها .. إلى غير ذلك ، وهكذا نرى أن كل مشكلة من المشكلات الإجتماعية السابقة ، تتأثر بالأخرى وتؤثر فيها بصورة لا يمكن الفصل بينهم .

وتخلص الباحثة إلى أنه فى ظل المشكلات الاجتماعية القائمة ، وما قد يستجد منها نتيجة التأثيرات الاجتماعية السلبية للتحولات الاقتصادية فى مسار الاقتصاد المصرى فى الفترة الحالية والمستقبلية ، يتحتم على منظمات الأعمال فى مصر وفاءً منها لأداء مسئولياتها الاجتماعية ، تحديث إلتزاماتها تجاه كافة طوائف المجتمع المصرى المعاصر ،

لتسهم فى حل تلك المشكلات الاجتماعية المشار اليها ، بتقديم أنشطة اجتماعية سوف يتم ذكرها تفصيلاً بالنموذج المقترح فى المبحث الثانى من هذا البحث .

وترى الباحثة أنه لكى تقوم منظمات الأعمال فى مصر بإداء مسئولياتها الاجتماعية ، يتطلب الأمر اعادة النظر فى التشريعات السابقة والمنظمة لحدود المسئولية الاجتماعية التقليدية ، لتتضمن باقى مجالات أداء تلك المسئولية وبصورة شاملة للمساهمة فى حل المشكلات الاجتماعية الراهنة وما قد يستجد منها نتيجة للتغيرات الاقتصادية الحالية .

ومن أمثلة تلك المشكلات الاجتماعية المتوقعة نذكر منها ما يلى :

١ - نظراً لاعتبارات حافز الربح الإقتصادى المسيطر على أهداف منظمات الأعمال الخاصة ، قد يحدث توفير للعمالة الزائدة فى بعض القطاعات ، والتى تعتبر فى حد ذاتها مشكلة اجتماعية خطيرة ، تزيد من حجم البطالة ، وما يستتبعها من مشكلات اجتماعية أخرى .

٢ - قد يلجأ بعض المشترين الجدد لمنظمات الأعمال العامة ، بتغير نوع النشاط الانتاجى للسلع الأساسية المنتجة حالياً بهدف التطوير لزيادة الأرباح ، مما قد يؤثر على قدرة غالبية جمهور المستهلكين من محدودى الدخل من شراء تلك السلع ، وقد يقوم بعض المستثمرين بإنتاج سلع أخرى غير مواءمة لطبيعة المجتمع والبيئة المصرية . أو قد يتم إنتاج سلع مميزة بهدف التصدير للسوق الخارجى وحرمان المجتمع منها

٣ - قد تلجأ بعض منظمات الأعمال الخاصة إلى إستخدام مواد أولية طبيعية تدمر الثروة الطبيعية والبيئية ، أو مواد ضارة بالصحة العامة للإنسان والحيوان أو قد تلقى بنفايات ضارة ملوثة لعناصر البيئة .

٤ - عدم إلتزام منظمات الأعمال التى انشئت فى ظل قانون رأس المال العربى والأجنبى [٣٩١] (والتى تتمتع بإمتيازات عديدة ، عند إصدار قرار الاستثمار لها) ، بالقيام بأداء أنشطة اجتماعية ذات فعالية يستفيد منها المجتمع . لذلك يجب الأخذ فى الاعتبار ، عند اختيار مشروع معين دون آخر ، الجوانب الاجتماعية لمنظمات الأعمال الاقتصادية الاستثمارية ، لتكون أحد المؤشرات الهامة للتفضيل بينها ، مع ضرورة أن يكون هناك رقابة مستمرة على أنشطة تلك المنظمات .

بناء على ما سبق ترى الباحثة أن على منظمات الأعمال تعديل وتغيير إلتزاماتها تجاه المجتمع المصرى بنفس معدل تغير مشكلاته الاجتماعية ، وهناك حاجة ماسة لوضع نموذج لمراجعة مدى وفاء هذه المنظمات لمسئولياتها الاجتماعية فى الوقت الحاضر . ويجب أن تكون مفاهيم ومتغيرات هذا النموذج تعكس قيم وتقاليد وتوقعات المجتمع المصرى من منظماته ، وهذا ما سوف تتناوله الباحثة من خلال النموذج المقترح بالمبحث الثانى فى هذا البحث .

المبحث الثانى

نموذج مقترح للمراجعة على اداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال فى مصر

نظراً لأن طبيعة المسئولية الإجتماعية التى تؤديها منظمات الأعمال المصرية فى الوقت الحاضر موزعة ، بأبعاد مختلفة بين القطاعات الإقتصادية للمؤسسات العامة للدولة ، وبين منظمات الأعمال الخاصة ، دون وجود ضوابط واضحة لإلتزامات كل منهما ، لحدود المسئولية الإجتماعية الأمر الذى جعل تلك الإلتزامات قاصرة فى مواجهة نتائج آثار التغيرات الإقتصادية التى حدثت فى الفترة منذ بداية الستينات وحتى التسعينات .

لذلك كان لابد من تحديث نطاق أداء ومجالات المسئولية الإجتماعية ، فى مرحلة التحول لمسار الإقتصاد المصرى الحالية ، وفق حدود جديدة وتخطيط جيد للمسئولية الإجتماعية .

ويتطلب الأمر عند تخطيط العمليات الإجتماعية لمنظمات الأعمال فى مصر حالياً ، حصر الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر الإجتماعى لكل قطاع من القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وتحديد ما يجب إنجازه فى ضوء إمكانيات منظمات الأعمال فى كل قطاع ، ثم وصف المنجز منها بالفعل ، وتطوير البرامج الإجتماعية ، وإدماجها ضمن عمليات الإدارة الأساسية ، واعداد قائمة تشمل الآثار الإيجابية والسلبية لأنشطة المنظمات فى كل قطاع ، والمؤثرة فى المجتمع والبيئة المحيطة .

ولإتمام عملية المراجعة على مدى وفاء منظمات الأعمال لمسئولياتها الأجتماعية المحددة بأنشطة إجتماعية معينة فى النموذج المقترح لذلك ، لابد أن يكون هذا النموذج مقبولاً فكرياً ، و ذو قيمة ويحقق الغرض منه ، وأن تكون له مجموعة من المقومات التى تدعمه ، وشروط أساسية حتى يمكن تطبيقه وتعميمة وذلك على النحو الآتى :

اولاً : مقومات النموذج المقترح :

١- وجود منظمة أعمال تقوم بأداء مجموعة أنشطة إجتماعية ، يتم إجراء المراجعة عليها .

٢- وجود نصوص تشريعية ملزمة ، لأداء مجموعة محددة من الأنشطة الإجتماعية لمنظمات الأعمال العامة والخاصة فى كل قطاع من القطاعات الإقتصادية المختلفة العاملة فى مصر ، وتضمين أداء تلك المسئولية الإجتماعية فى التقارير الدورية لها .

٣- وجود الزام قانونى لقيام المحاسبين والمراجعين ، بفحص ومراجعة وتقييم الأنشطة الإجتماعية التى تؤديهامنظمات الأعمال فى مصر ، والتقرير عنها .

٤- تحديد جهات معينة للمساءلة والرقابة على إستمرار إداء تلك المسئوليات بفاعلية .

ثانياً: الشروط الاساسية للنموذج المقترح :

١- أن يتسم النموذج بالواقعية وسهولة فى التطبيق .

٢- أن يكون النموذج شاملاً ويتصف بالمرونة لتطبيقه على كافة أشكال منظمات الأعمال فى كل قطاع وتكون مشتملاته متوافقة مع طبيعة متغيرات الأنشطة الإقتصادية المختلفة للقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وبشكل يسمح بإستخدامه فى كل منظمة ، دون الحاجة إلى احداث أى تغيرات فى هذا النموذج .

مشتملات نموذج المراجعة المقترح :

تساهم فكرة الإلتزام الإجتماعى لمنظمات الأعمال المصرية فى الوقت الحاضر ، فى تحديد مكونات النموذج المقترح ، والمتمثلة فى فئات إجتماعية مستفيدة ، وأهداف منظمات الأعمال لأداء هذا الإلتزام لكل فئة من الفئات الإجتماعية ، ومتغيرات أوأشكال لأداء المسئولية الإجتماعية المطلوبة حالياً ، ثم إجراءات عملية فحص ومراجعة تلك المسئوليات الإجتماعية .

اولاً : الفئات الإجتماعية :

تنقسم فئات المجتمع المصرى طبقاً لهذا النموذج إلى ثلاث فئات إجتماعية رئيسية وهى :

١- فئة أفراد المجتمع بالمنظمة : ممثلة فى جميع العاملين على إختلاف مستوياتهم الوظيفية والملاك أصحاب رأس مال المنظمة .

٢- فئة أفراد المجتمع العملاء : وتشتمل على كافة أفراد المجتمع فى الجهات أو الأفراد المستهلكين للسلع أو الخدمات التى تقدمها المنظمة .

٣- فئة أفراد المجتمع فى البيئة المصرية : وتشتمل على كافة أفراد المجتمع ككل سواء فى البيئة المحيطة بالمنظمة ، أو البيئة المصرية كلها .

ثانياً : اهداف اداء منظمات الاعمال المصرية لمسئولياتها الإجتماعية :

تتحدد أهداف أداء منظمات الأعمال لمسئولياتها الاجتماعية فى الوقت الحالى ، تجاه كل فئة من فئات أفراد المجتمع الثلاثة السابقة ، بما يحقق توقعاتهم من منظمات أعمالهم فى قيامها بأنشطة إجتماعية تسهم فى حل المشكلات الإجتماعية الحالية والمتوقعة ، على أن تتوافر البيانات والمعلومات عن برامج ذلك الأداء الإجتماعى ، وبأسلوب يتسم بالسهولة والوضوح ليسهل فهمه من جميع أفراد تلك الفئات المستفيدة ، وتتبلور أهداف منظمات الأعمال فى الوقت الحاضر ، فيما يلى :

١- أهداف تجاه أفراد المجتمع بالمنظمة :

من خلال العمل على توفير كافة الإجراءات الإدارية والمالية والتنظيمية ، والثقافية والترفيهية التى تساهم فى زيادة روح الإنتماء والولاء من كافة العاملين تجاه المنظمة بالقدر الذى يتوا م مع زيادة وجوده الإنتاج ، وصولاً لتحقيق العائد المناسب على رأس المال المستثمر لصالح الملاك والعاملين .

٢- أهداف تجاه أفراد المجتمع العملاء :

وذلك بالعمل على توفير كل الإمكانيات الهندسية والفنية لأساليب إنتاج سلعة أو خدمة متميزة وبذل المزيد من الجهد لاتباع أحدث طرق التكاليف والتسعير لتقديم سلع أو خدمات بأسعار ملاءمة لطبيعة الدخول فى مصر ، وتعميق حالة الرضا والإشباع داخل نفوس العملاء .

٣- أهداف تجاه أفراد المجتمع بالبيئة المصرية :

من خلال الإلتزام بأساليب الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية ، وترشيد الطاقة دون إتلاف أو تدمير ، وإتباع أساليب التقنية الحديثة لضبط معدلات التلوث الصناعى لعناصر البيئة المسموح بها ، والعمل على تجميلها لتحقيق رفاهية المجتمع المصرى ككل .

ثالثاً: متغيرات اداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الاعمال المصرية فى الوقت الحالى:

تتحدد متغيرات أداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال فى مصر الآن ، طبقاً لنتائج آثار التغيرات الإقتصادية فى الفترة السابقة ، وما أحدثته من مشكلات إجتماعية جاءت وليدة ظروف وملابسات سياسية وإقتصادية معينة ، وما قد تحدثه التحولات الإقتصادية الحالية فى مسار الإقتصاد المصرى ، من مشكلات إجتماعية متوقعة . وعلى ذلك تأتى متغيرات أداء المسئولية الإجتماعية المطلوبة الآن طبقاً لما يلى :

متغيرات تقليدية لأداء المسئولية الإجتماعية :

١- تجاه أفراد المجتمع بالمنظمة :

- توفير مستوى ملاءم للأجور والمرتبات .
- برامج تدريبيه للعاملين .
- توفير خدمات الإنتقال للعاملين .
- توفير الرعاية الطبية للعاملين .

- توفير الخدمات الرياضية والإجتماعية للعاملين .

- توفير خدمات لإسكان العاملين .

- المحافظة على رأس المال المستثمر لتحقيق العائد المناسب .

- المحافظة على تحقيق هدف الدولة فى زيادة الإنتاج القومى .

٢- تجاه أفراد المجتمع العملاء :

- إتباع المواصفات القياسية لجودة المنتجات أو السلع المقدمة .

- التسعير العادل للسلع أوالخدمات دون المغالاه فى الأسعار .

- تقديم السلع الضرورية بأسعار ملاءمة لمحدودى الدخل ، مع وفرة المعروض منها .

٣- تجاه أفراد المجتمع ككل :

- المساهمة مع خطة الدولة فى حل مشكلة الإسكان .

- المساهمة مع خطة الدولة لحل مشكلة المواصلات .

- المساهمة مع خطة الدولة لحل مشكلة محو الأمية .

- المساهمة مع خطة الدولة فى الرعاية الصحية العامة .

- المساهمة مع خطة الدولة للتنمية الإقتصادية الشاملة .

- المساهمة مع خطة الدولة لدعم المؤسسات الخيرية والإجتماعية .

متغيرات جديدة لأداء المسئولية الإجتماعية :

١- تجاه أفراد المجتمع بالمنظمة :

- توفير العوامل اللازمة لعودة تأصيل القيم والتقاليد الإنسانية والدينية والإهتمام بالإنسان الفرد العامل ، وربط الأجور بالإنتاج وصرف مرتبات مناسبة ، والعمل على زيادة روح التنافس دون تفرقة بين الأفراد العاملين ، وصرف الحوافز والمكافآت لمستحقيها عن حسن أداء أعمالهم ، وصرف الأجور والمرتبات وزيادتها طبقاً لواقع الإنتاج مع تحقيق أرباح حقيقية .

- توفير وسائل جيدة ومنظمة للإتصال بين كافة العاملين والإدارة ، والأهتمام بآرائهم لحل كافة المشكلات ، لزيادة الإنتاج وحسن أداء العمل .

- توفير برامج للبحوث يشترك فيها العاملين ، وتكريم المبدعين منهم ، بتسجيل إختراعاتهم بأسمائهم ، والإستفادة منها فى تطوير الإنتاج والخدمات .

- زيادة مجالات الإنتاج بالإسراع فى تنفيذ المشروعات التى تستوعب أكبر قدر من العمالة خاصة المشروعات الإستثمارية للصناعات الوسيطة ، والصناعات القائمة على الإنتاج الزراعى ، لتشغيل أكبر عدد من ابناء العاملين الأصليين .

- توفير برامج مؤثرة للتوعية المستمرة لصغار العاملين لتنظيم أسرهم .

- توفير نظام للتوفير والإدخار ، وتشجيع العمالة المهرة لشراء أسهم فى منظمات أعمالهم وبنظام التقسيط من المرتبات ، أو منح أسهم مجانية للمبدعين منهم ، أو إعطاؤهم الأولوية فى المساهمة فى المشروعات الإستثمارية الناجحة .

- توفير نظام متكامل للتكافل الإجتماعى ، تأصيلاً للروابط الإجتماعية والدينية ، لحالات العجز الجزئى أو الكلى ، وحالات الإصابات والأمراض المزمنة ، وصرف إعانات عاجلة لحالات الوفاة ، وصرف مكافآت نهاية الخدمة ، والمشاركة المادية والمعنوية فى حالات إجتماعية أخرى

- المحافظة على و تنمية رأس المال المستثمر ، ببذل الجهد المتواصل لزيادة وحسن أداء العمل لتحقيق أرباح غير عادية ، لصالح الملاك والعاملين على حد سواء .

٢ – تجاه أفراد المجتمع العملاء :

- الإلتزام بالصدق عند الإعلان عن السلع أو الخدمات وتقديم كافة المعلومات عنها بشكل موضوعى

- تجنب العوامل التى تؤدى إلى خلق حالة طلب غير حقيقية ، أو أزمات مصطنعة للتحكم فى أسعار السلع أو الخدمات .

- تحقيق شروط الجودة والأمان ، والإلتزام بتقديم الضمانات ، وتوفير الخدمات الحقيقية واللازمة لصيانة المنتجات أو الخدمات فى الوقت المناسب .

- الإستجابة الفعالة لمقترحات وشكاوى العملاء ، وإتخاذ اللازم حيالها و إعلامهم بذلك .

- التوقف عن إستخدام أى مواد صناعية يثبت عدم صلاحيتها للإستخدام ، أو إستخدام أى مواد تضر بأى عنصر من عناصر البيئة المصرية .

- إتباع أساليب حديثة لنظم التكاليف والتسعير ، لتحقيق هامش ربح مناسب يحقق عدالة أسعار بيع السلع أو الخدمات .

٣- تجاه أفراد المجتمع ككل بالبيئة المصرية :

- المساهمة مع خطة الدولة لحل مشكلة البطالة الأمية والمتعلمة من خلال القيام بالآتى :

١- الإسراع فى تنفيذ عدد من المشروعات للصناعات الحرفية واليدوية والبيئية الخدمية بالمجتمعات العمرانية الجديدة لتستوعب أكبر عدد من العمالة مع تقديم الرعاية البيئية المتكاملة لها .

٢- إستصلاح أراضى صحراوية جديدة ، وإنشاء الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعى .

٣- إنشاء مراكز تدريب مهنى لتأهيل الشباب على مختلف الصناعات الصغيرة .

٤- إعادة هيكلة العمالة بمنظمات الأعمال الكبيرة ، لزيادة فرص عمل جديدة .

- المساهمة مع خطة الدولة لحل مشكلة الزيادة السكانية ، بتشجيع العاملين الشباب على إتباع برامج لتنظيم الأسرة ، وفتح مجالات مختلفة للإستفادة من الطاقات البشرية السلبية وتحويلها إلى طاقات منتجة نشطة ، كالإستعانة بأفراد المجتمع المحيط بالمنظمة فى مجالات التعبئة والتغليف والتوزيع ، وطبقاً لطبيعة نشاط كل منظمة ، لتخفيف العبء على سوق العمل المصرية .

- المساهمة مع خطة الدولة فى حل مشكلة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، وذلك بفتح أفرع جديدة لمنظمات الأعمال بالمناطق القريبة من الريف لإمتصاص أعداد كبيرة من العمالة قرب موطنها الأصلى .

- المساهمة مع خطة الدولة لإعادة تصحيح أوضاع الخدمات العامة بالمناطق العشوائية ، وتقديم أنشطة اجتماعية ملموسة فى سبل الاعاشة بها ، وتشجير وتجميل تلك المناطق ، وتقديم أنشطة صحية وثقافية ورياضية وترفيهية .

- المساهمة مع خطة الدولة فى حسم مشكلة نظم التعليم ، وفتح وإنشاء مراكز للتدريب المهنى للصناعات الإنتاجية الصغيرة الهامة بها .

- المساهمة مع خطة الدولة لمعالجة قضايا تلوث البيئة المصرية وحماية الثروات الطبيعية البيئية ، بإتباع مجموعة من أدوات التقنية الصناعية الحديثة ، وتطويعها للواقع المصرى . مع إنشاء مشروعات إستثمارية لمجالات جديدة ، مثل مشروعات معالجة المخلفات والقمامة ، ومشروعات معالجة مياه الصرف الصحى وإستخدامها لرى الزراعات بالاراضى الصحراوية

الجديدة ، ومشروعات معالجة نحر التربة الزراعية المصرية ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الإنفاق البيئى لمنظمات الأعمال ، لضبط معدلات التلوث الحالية ، والوصول بها للمعدلات المقبولة .

- المساهمة مع خطة الدولة فى التخلص من مشكلة عدم توفر مياه الشرب النقية والصحية .

- المساهمة مع خطة الدولة فى التخلص من مشكلة الصرف الصحى لكافة المرافق والمناطق العمرانية السكانية .

- المساهمة بتشغيل نسبة محددة من المعوقين من أبناء المجتمع المحيط فى الوظائف المعاونة والمناسبة لحالاتهم .

- المساهمة مع خطة الدولة لتحقيق زيادة الإنتاج القومى ، مع ترشيد الطاقة ، لرفع مستوى معيشة الفرد فى المجتمع المصرى ، وتكون سلوكيات منظمات الأعمال مقبولة إجتماعياً ، لتخفيف المعاناة من أثر المشكلات الإجتماعية السالبة ، التى صاحبت التغيرات الإقتصادية الماضية .

رابعاً: إجراءات فحص ومراجعة اداء المسئولية الإجتماعية :

فى ضوء ظروف وطبيعة إمكانيات منظمات الأعمال بكل قطاع من القطاعات الإقتصادية محل الفحص والمراجعة ، وبعد إتمام عملية المحاسبة عن أداء كل منظمة لمسئوليتها الإجتماعية ، وذلك بإستخدام عناصر قياس سواء كانت وصفية أو كمية ، يمكن للمراجع القيام بإجراءات عملية الفحص والمراجعة طبقاً لمتغيرات أو أشكال المسئولية الإجتماعية المقررة لكل قطاع ، للمساهمة فى حل بعض المشكلات الإجتماعية الحالية أو المتوقعة ، تمهيداً لتقييم ذلك الأداء والتقرير عن نتائجه ، وذلك على النحو التالى :

١- إجراءات فحص ومراجعة أداء المسئولية الإجتماعية تجاه فئة أفراد المجتمع بالمنظمة :

- فحص ومراجعة مبالغ الأجور والمرتبات ، وأى مبالغ أخرى نتيجة ربط الأجور بالإنتاج كالحوافز والمكافآت والمنح ، والتأكد من صرفها ، ومقارنتها بما يحصل عليه العاملون فى منظمات أعمال أخرى مماثلة .

- فحص ومراجعة المبالغ التى صرفت على برامج تدريب العاملين القدامى والجدد بالداخل والخارج

- فحص ومراجعة نظم التكافل الإجتماعى والمبالغ التى صرفت فى الأوجه المختلفة لذلك .

- فحص ومراجعة المبالغ المخصصة لبرامج البحوث والمكافآت التى صرفت للمبدعيين فى تحسين جودة المنتجات ، وسبل الإستفادة من نتائج ذلك فى تطوير سبل الإنتاج السلعى الجيد .

- فحص ومراجعة المبالغ التى تنفق لتحسين مستوى الخدمات الصحية والطبية ، وسبل تقديم العلاج الطبى بداخل المنظمة وخارجها بالمستشفيات ، والمبّالغ التى تنفق على سبل الوقاية من الأمراض المهنية ، والمبالغ التى تصرف على تقديم وجبات غذائية سواء كانت مجانية أو إختيارية .

- فحص ودراسة خطة المنظمة بصرف مبالغ لفتح مجالات جديدة لمشروعات إستثمارية مناسبة للمساهمة فى تشغيل طاقات بشرية جديدة وزيادة فرص العمل كمشاركة منها فى التخفيف من مشكلة البطالة لأبناء العاملين وإعداد المعينين منهم بالفعل بالمنظمة .

- فحص ومراجعة المبالغ التى خصصت لدور الحضانة لأطفال العاملات ، وكذلك المبالغ التى تصرف على برامج التوعية الثقافية ببرامج تنظيم الأسرة للمساهمة فى حل مشكلة الزيادة السكانية .

- فحص ومراجعة المبالغ التى أنفقت أو خصصت للمساهمة فى بناء مناطق سكنية متكاملة للعاملين .

- فحص ومراجعة وسائل الإنتقال والمبالغ التى صرفت لنقل العاملين إلى مقار أعمالهم .

- فحص ومراجعة المبالغ التى صرفت لتنفيذ تعليمات الأمن الصناعى ، ضد الكوارث والزلازل والحريق ومبالغ التأمين ضد أخطار المهنة .

- فحص ومراجعة مدى إشتراك العاملين فى نظم التوفير والإدخار واعداد المساهمين منهم فى أسهم منظماتهم أو منظمات أو مشروعات إستثمارية أخرى .

- فحص ومراجعة المبالغ التى صرفت على البرامج والأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية « الرحلات - المصايف - الحفلات » واعداد المستفيدين منها .

- فحص ومراجعة سياسات التخزين والبيع والتسويق ، والتأكد من أن المنظمة تحقق معدلات ربح عادية على إستثماراتها ولا تمارس أى أساليب لإحتكار السلعة بالأسواق ، وذلك فى حالة منظمات الأعمال الخاصة .

- فحص ومراجعة مدى ما تضيفه المنظمة إلى الدخل القومى فى صورة حصة الدولة فى أرباحها ، وما تضيفه المنظمة للناتج القومى كقيمة مضافة ، كذلك مدى مساهمة المنظمة فى تحقيق خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالدولة ، وذلك فى حالة منظمات الاعمال العامة .

٢- إجراءات فحص ومراجعة أداء المسئولية الإجتماعية تجاه فئة أفراد المجتمع العملاء :

- فحص ومراجعة المبالغ التى تصرف على الإعلان وأسبابه ، ومدى صدق وضرورية ذلك .

- فحص ودراسة نظم التكاليف المستخدمة ونظم التسعير المتبعة لتحقيق عدالة الأسعار للسلع أو الخدمات

- فحص ودراسة مدى تلبية المنتجات لتوقعات العملاء ، ودراسة مقترحاتهم ووجود سبل لتحقيق الأمان لإستخدام السلع أو الخدمات .

- فحص ودراسة نظم الصيانة والخدمات ، للتأكد من تقديمها لكافة العملاء بالكامل .

- فحص ودراسة نظم التعبئة والتغليف ، وتوافر بيانات الصلاحية ومعلومات عن المكونات الداخلية للسلع ، بصورة واضحة وحقيقية .

- فحص ومراجعة المبالغ التى صرفت على الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير السلع بصورة متقدمة ، وتقديمها بأسعار مناسبة لكافة الدخول والأذواق .

- فحص ودراسة تصرفات المنظمة حيال حدوث أى تغيرات فى مكونات منتجاتها . ومدى قيامها بإبلاغ العملاء بذلك فى الوقت المناسب ، لمواجهة مثل هذه التغيرات .

٣- إجراءات فحص ومراجعة أداء المسئولية الإجتماعية تجاه فئة أفراد المجتمع بالبيئة المصرية :

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى حل مشكلة البطالة ، والمبالغ التى صرفت فى المجالات التى تساعد من التخفيف من حدة هذه المشكلة .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى الحد من مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية ، ومدى مساهمتها فى مشروعات تحسين أوضاع المعيشة فى المناطق العشوائية .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى حل مشكلة الزيادة السكانية ، والمبالغ التى صرفت على برامج تنظيم الاسرة ، والمشروعات التى تساهم فى إمتصاص الأعداد الكبيرة من الطاقات البشرية ، لزيادة الإنتاج .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى إنشاء مراكز للتدريب المهنى والحرفى بها .

- فحص ومراجعة المبالغ التى صرفت لإتباع أساليب التقنية الفنية المتطورة للتخلص والحد من مسببات تلوث عناصر البيئة ، والمبالغ التى تصرف على سبل التخلص من النفايات والقمامة وغيرها من مظاهر تشويه الصورة الجمالية بالمجتمع المحيط .

- فحص ومراجعة الغرامات التى دفعتها المنظمة نظير عدم إلتزامها بحماية البيئة من التلوث .

- فحص ومراجعة المبالغ التى خصصت لمشروعات معالجة القمامة ومياه الصرف الصحي ونحر التربة الزراعية .

- فحص ومراجعة المبالغ التى خصصت لإستصلاح أراضى صحراوية للزراعة ، والمبالغ التى خصصت لإنشاء مشروعات للصناعات الزراعية ، أو مشروعات التصنيع الريفى .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى مشروعات توفير مياه الشرب النقية .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى حل مشكلة اسكان الشباب .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة بالتبرعات العامة للمؤسسات الخيرية والإجتماعية والرياضية والثقافية .

- فحص ودراسة مدى مساهمة المنظمة فى حل مشكلة المواصلات العامة والطرق ، وتجميل وتشجير المناطق المحيطة بها .

- فحص ودراسة اعداد المعوقين الذين تم تشغيلهم فى كل منظمة من أبناء البيئة المحيطة .

- فحص ومراجعة المبالغ التى خصصت لتدريب الشباب من المجتمع المحيط بكل منظمة وبرامج التدريب بالأجازات الصيفية .

التقرير عن نتائج الفحص والمراجعة لاداء المسئولية الإجتماعية :

بعد أن تتم عملية الفحص والمراجعة لأداء منظمات الأعمال للأنشطة الإجتماعية فى حدود المسئولية الاجتماعية لها ، تأتى المرحلة النهائية لتقييم النتائج التى حصل عليها المراجع ، وإبداء رأيه الفنى المحايد ، والذى يختلف بطبيعة الحال من منظمة لأخرى ، طبقاً لنوعية أداؤها للمسئولية الإجتماعية ، وطبقاً للمتغيرات التى تم فحصها ومراجعتها . وقد يرى المراجع عند إبداء رأيه الفنى ، أن هناك بعض الملاحظات ، فيأتى تقريره شاملاً تحفظات ، أو يقدمه خالياً منها .

ويجب أن يبدى المراجع رأيه الفنى فيما إذا كانت التقارير المقدمة ، تعطى صورة صادقة وواضحة ، عن أداء المنظمة لمسئوليتها الإجتماعية ، وأنها تضمن معلومات تفيد تحقيق أهداف أداء تلك المسئولية تجاه فئات المجتمع الثلاثة بالنموذج المقترح .

وقد يقدم المراجع تقريره النهائى عن أداء المسئولية الاجتماعية منفصلاً عن تقرير المراجعة المالية

للمنظمة ، أو يقدمه مشتملاً على نتائج كل من الأداء الإقتصادى والأداء الإجتماعى معاً [٤٠] ، وتفضل الباحثة أن يقدم المراجع تقريره عن الأداء الإجتماعى منفصلاً ، ليأخذ ذلك الإهتمام الكافى من قبل المراجعين شأنه فى ذلك شأن التقرير المالى . إلاّ أنه قد يصعب تنفيذ ذلك فى الوقت الحاضر ، لزيادة الأعباء والتكاليف التى تتحملها كل منظمة ، علاوة على عدم توافر العدد المناسب من المراجعين المدربين على هذا العمل الجديد ، بالإضافة إلى أن الكوادر المتخصصة الموجودة حالياً غير كافية .

لذلك ترى الباحثة أنه يكتفى فى المرحلة الحالية ، بتقديم المراجع تقرير واحد ، يشتمل على نتائج الأداء الإجتماعى والإقتصادى معاً .

نتائج البحث

فى ضوء دراسة الأطار العام للمراجعة على مدى وفاء منظمات الأعمال المصرية لمسئولياتها الإجتماعية ، وفى ظل التحولات الإقتصادية الحالية التى يمر بها الإقتصاد المصرى ، وماقد يستتبعه من حدوث مشكلات إجتماعية جديدة ، علاوة على المشكلات الإجتماعية القائمة التى يعانى منها المجتمع المصرى ، نتيجة للعديد من السياسات الإقتصادية المتعاقبة على مدار الثلاثون عاماً الماضية ، ومن خلال الدراسة التحليلية الإنتقادية للجوانب الفكرية والفلسفية لهذا الموضوع ، توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج الآتية : -

اولاً : أن مفهوم وطبيعة المسئولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال المصرية ، وفى حدود التشريعات الحالية ، لا تعبر عن توقعات المجتمع المصرى المعاصر ، حيث لازالت منظمات الأعمال فى مصر ، يقتصر أداؤها للمسئولية الإجتماعية على أداء تقليدى تجاه فئة واحدة ، هى أفراد المجتمع العاملين بالمنظمات العامة والخاصة ، وأهملت مجالات أخرى هامة فى المجتمع ، وهى فئة أفراد المجتمع العملاء ، وفئة أفراد المجتمع ككل بالبيئة المصرية .

ثانياً: أن هناك حاجة ماسة فى الوقت الحاضر ، لأن تقوم منظمات الأعمال المصرية ، بأداء مسئولية إجتماعية جديدة ، علاوة على المسئولية الإجتماعية التقليدية وطبقاً لإمكانيات كل منظمة بالقطاعات الإقتصادية المختلفة ، لتسهم مع الدولة فى حل المشكلات الإجتماعية الحالية والمستقبلية ، التى أفرزتها التغيرات الإقتصادية فى المرحلة السابقة ، ومايتوقع أن تحدثه التحولات الحاضرة فى مسار الاقتصاد المصرى .

ثالثاً: أظهرت الدراسة التحليلية الإنتقادية لأهمية وتطور المراجعة على أداء المسئولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ، أنها غير محددة المعالم ، ولم يتفق على الإطار العام للمراجعة الإجتماعية فى مصر حتى الآن ، برغم الالتزامات النظامية والتشريعات الحالية .

رابعاً: إن المراجعة على مدى وفاء منظمات الاعمال المصرية لمسئولياتها الإجتماعية ، أصبحت ضرورة حتمية وملزمة فى الوقت الحاضر ، كأداة للرقابة المستمرة على قيام منظمات الأعمال فى مصر بمسئولياتها الإجتماعية .

خامساً: أظهرت الدراسة التحليلية الإنتقادية لموضوع البحث ، أنه يمكن تحديد نطاق وأهداف ومجالات أداء المسئولية الإجتماعية المطلوبة فى الوقت الحاضر لمنظمات الأعمال المصرية بما يتفق مع قيم

وتقاليد وتوقعات المجتمع المصرى المعاصر ، حلاً لمشكلاته الحالية و المتوقعة ، وتقييم ذلك الاداء الإجتماعى من خلال القيام بإجراءات عملية الفحص والمراجعة ، والتقرير عن نتائجها للمستفيدين منها ، بإستخدام نموذج المراجعة المقترح فى هذا البحث .

المراجع

1- K.V. Ramanathan; Towards a theory of Corporate Social Accounting, The Accounting Review, Vol ll, No. 3, July 1976 p.p. 512 - 516 .

2 - J. Bolmstrom; Social Responsibility and the Corporation, Business Horizons, Vol. 29, No. 4, July - August 1986, p. 73 .

3- R. Chen, Social and Financial Stewership, The Accounting Review, July 1975, p. 533.

4- T. Sheldon ; The Philosophy of Management, New York, Pitman, 1966, p. XV .

5- S. Dilley ; Measuring Social Responsibility, An Empirical Test, The Journal of Accountancy, Sept. 1973, p. 34 .

٦- د . محمد نصر الهوارى : دراسة تحليلية لمفهوم وقياس التكاليف الإجتماعية كأداة لتحسين كفاءة الإعلام الإجتماعى للمحاسبة ، مجلة التكاليف ، الجمعية العربية للتكاليف القاهرة ، مايو ١٩٧٤ ص ١٦ .

٧- د. محمود الناغى : نحو إطار للمراجعة الإجتماعية للوحدات الإقتصادية العامة مع دراسة تطبيقية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثالث ، العدد (٢) ص ٨

٨- د. سامى معروف عبد الرحيم : دور المحاسبة فى معالجة بيانات تكاليف المسئولية الإجتماعية ، مجلة التكاليف ، الجمعية العربية للتكاليف ، القاهرة ، مايو ١٩٨٠ ، ص ٧٣ .

٩- د. محمد نبيل علام : حدود المسئولية الإجتماعية ، إطار فكرى لمراجعة الأداء الإجتماعى لمنظمات الأعمال فى دول العالم النامى ، مجلة معهد الإدارة العامة ، الرياض ، أكتوبر ١٩٩١ ، العدد ٧٢ ، ص ٧ .

١٠- د. رفاعى محمد رفاعى : مدى إستجابة منظمات الأعمال لمسئولياتها الإجتماعية ، دراسة تطبيقية فى محافظة ، الدقهلية ، مؤتمر إدارة القطاع العام وتحديات السلام ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٨٠ ، ص ٣ .

11- M.W.E. Glautier & B. underdown, Accounting Theory and Practice, Pitman Publishing ltd., London, 1976, p.p. 676 - 677 .

12- The Regents of the University of California, California Management Review, Vol. XIX, No. 1, 1976, p. 15 .

13- Committe For Economic Development (CED), Social Responsibility of Business Corporations, Washington D.C., Government printing Office, June 1981, p. 27 .

14- Howard, R. Bowen, Social Responsibility of Businessment, Harper & Row Publishers, 1953, p. 6.

١٥- د. محمد نصر الهوارى ، د. جورج دانيال غالى : المراجعة ، دراسة علمية وتطبيقية متقدمة ، القاهرة ، مكتبة قصر الزعفران ، ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، ص ١٢ .

١٦- د. رفاعى محمد رفاعى : مدى استجابة منظمات الأعمال لمسئولياتها الإجتماعية ، دراسة تطبيقية فى محافظة الدقهلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، ١٩٧٩ ، ص١٩٠ .

١٧- د. برنس ميخائيل غطاس : نحو منهج تطبيقى للمحاسبة عن المسئولية فى ظل قضايا البيئة المصرية ، المؤتمر القومى الأول للدراسات والبحوث البيئية ، القاهرة ، الفترة من ١/٣١ - ١٩٨٨/٢/٤ ، المجلد الأول ، ص ١٥٣ .

18- A. Belkaoui ; Social - Economic Accounting, Ouorum Books, Westport, Connecticut, 1984, p. 43 .

١٩- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، جمهورية مصر العربية ، وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، القاهرة ١٩٨١ .

٢٠- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

21- Howard, R. Bowen, Social Responsibility of Businessment, op. Cit., 155 .

22- N.C.,Churchill ; The Accountants Role in Social Responsibility, The Accountant in Changing Business Environment, edit by W.S. stone Gaineuille University of Florida Press 1973, pp. 14 - 17 .

23- R . Buchloz ; Business of Environment and Public Policy, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice - HAll inc., 1 982, p. 364 .

24 - A. Bauer & Dan H. Fenn Jr. ; What is a Corporate Social Audit ? Harvard Business Review, Jan.- Feb. 1973, p. 38 .

25 - E. Woolf; Auditing Today, Prentice - Hall International, V.J. London, 1979,p.p. 269 - 270 .

٢٦ - د. محمد نصر الهوارى : دراسات فى المراجعة مع عرض لبعض جوانب النظرية المحاسبية ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٩ .

٢٧ - د. محمد نصر الهوارى ، د. جورج دانيال غالى : المراجعة دراسة علمية وتطبيقية متقدمة ، مرجع سبق ذكره . ص ١٧ .

28 - The National Association of Accounting, Committe on Accunting For Corporate Social Performance, The First Report, Management Accounting, Feb. 1974 .

29 - The American Accounting Association, Committees on :

- Measure of Effectiveness for Social Programs, Accounting Review, Vol. XL Vll, 1972 .
- Environmental Effects of Organizational Behavior, Accounting Review, Vol. XL Vlll, 1973 .
- Measurement of Social Cost, Accounting Review, Vol. XI, IX 1974 .
- Social Cost, Accounting Review, Vol. XL X, 1975 .

30 - The American Institute of Certified Public Accountants, Report of the AICPA Study Group on the Objectives of Financial Statements, New York, Oct. 1973 .

31 - Desmond mc Comb, Some Guidelines on Social Accounting in the US, " Accountancy, April, 1978, p. 51 .

32 - Desmond Mc Comb, op. cit. p. 50 .

33 - Roger Hussey Msc Acca, France Has a Social Audit, Accountancy, Feb. 1978, P. 111 .

٣٤ - د. محمود السيد الناغى : المراجعة - اطار النظرية والممارسة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٥٩ .

٣٥ - محمد حسنى عبد الجليل : الإطار العلمى للمراجعة الإجتماعية - دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للبريد بمصر ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٨٨ .

٣٦ - د. نادرة وهدان : " تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر " ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ ، مايو ١٩٩١ ، ص (أ) .

٣٧ - د. شنوده سمعان شنودة : " البطالة فى مصر - دراسة تحليلية " ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٤ ، مايو ١٩٩١ ، ص ٢٨ .

٣٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية للمدن - القاهرة .

٣٩ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٤٠ - د. محمد نصر الهوارى ، د.جورج دانيال غالى : المراجعة ، دراسة علمية وتطبيقية متقدمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٣ .